بوش ودوكاكيس أمام أميركا والعالم

الحياة ٨٨/١١/٨

بقلم: غسان سلامه*

فيما تجري الانتخابات الرئاسية الاميركية، ترصد هذه الأسطر المكتوبة من واشنطن أهم عناصر الخلاف بين المرشحين، خصوصاً منها تلك التي تتصل بالعرب.

■ تعودنا، نحن معظم العرب، ان ننظر الى الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة بقدر كبير من التشكيك في اهميتها. فلكم اعتقد العرب، سيما الخليجيون منهم، ان المرشح الجمهوري افضل للعرب من الديمقراطي، لأن المال الكبير، والشركات الهائلة التي تؤيد الجمهوريين اجمالاً هي اكثر اهتماماً بحسن العلاقة بالعرب من الديمقراطيين المهتمين على الاجمال بالقضايا الداخلية، والمتأثرين كثيراً بالاصوات اليهودية في المدن الكبرى فجاءنا في السبعينات، من صلب الحزب الجمهوري، من عادى العرب واكثر: من هنري كيسنجر، بطل تدمير الموقف العربي الموحد غداة حرب ١٩٧٣ الى رونالد ريغان الذي دفع العلاقة الاستراتيجية الاميركية - الاسرائيلية الى حيث لم يكن غلاة التفوق العسكري الاسرائيلي يحلمون بدفعها.

اما الذين راهنوا على الديمقراطيين، فقد جاءهم جيمي كارتر برغمهم على استخراج العبر العميقة من تناقض المواقف والسياسات، فهو جاء الى البيت الابيض حاملاً مشروع بروكنغز لحل شامل في المنطقة، وافكاراً عامة عبر عنها انذاك في خطاب جامعة نوتردام ولكن الاسابيع ستمر وسنرى المهندس الآتي من اتلانتا بافكاره الجميلة وقد تحول عراباً لإتفاقية ثنائية بين مصر واسرائيل هي نقيض الحل الشامل.

من هنا نقول نحن ايضاً فعم التشكيك بافضلية هذا على ذاك امر شرعي ولكن هذا لا يعني ابداً ان موقفاً كهذا يجب ان يحملنا على المساواة التامة بين بوش ودوكاكيس، وكان لا نتيجة ابداً لانتخاب الواحد دون الآخر. فالمتمعن في ما يقولان سيجد فروقات لا باس بها في نظرة كل منهما الى دور واشنطن في العالم، وأهداف هذا الدور، ووسائل القيام به، وحدوده.

دوكاكيس في الإجمال يسعى الى إعادة إطلاق مبدا التعاون الجماعي في حل القضايا الشائكة، وهذا ما جعل من جوزيف ناي، منظر هذا التعاون، حريصاً على زعامة واشنطن للمعسكر الغربي، وعلى تاكيد هذه الزعامة وتطويرها، ولو انه يبدو اكثر اطلاعاً من منافسه بكثير على الشؤون العالمية واكثر المماً بخفاياها. ذلك ان بوش، الذي مر في ادارة المخابرات، وسفارة بكين، والمندوبية في الامم المتحدة، ناهيك عن نيابة الرئاسة، يبدو ميالاً وفقاً لارث جمهوري، عظم ريغان من شانه، على اعادة تاكيد «الهيبة» الاميركية التي عادت الى الظهور بعد سنوات فيتنام الصعبة، بل المضنية، والتي وضعت الزعامة الاميركية للمعسكر الغربي في مهب الريح.

ويتبارى المرشحان في الاهتمام بما الت اليه السياسة السوفياتية، وهما يختلفان حول اسباب بروز غورباتشوف. فدوكاكيس يرى، عن حق على الأرجح، ان هزال الاقتصاد المدني السوفياتي هو الذي يسمح لغورباتشوف بتبني سياسات متقدمة في مجال الانفتاح السياسي والاعلامي، بينما يؤكد بوش على ان الضغط الذي مارسته واشنطن على الاتحاد السوفياتي تحت رئاسة ريغان هو الذي دفع موسكو لتبني مواقف اكثر ليونة في البنية الداخلية، وسباق التسلح والنزاعات الاقليمية، بدءاً بالحرب في افغانستان. لكن هذا الخلاف على اسباب وجذور التحول السوفياتي لا يترجم خلافاً حقيقياً في السياسات التي ينبغي اعتمادها. فكلا المرشحين يريد مقابلة غورباتشوف والسير معه في اتجاه التفاهم على اكبر قدر ممكن من المسائل. لكن دوكاكيس يبدو اكثر انفتاحاً من بوش، إذ يرى إمكانية ضم الاتحاد السوفياتي الى البنك الدولي والى مؤسسات مالية دولية اخرى بحيث تتعاظم الحاجة السوفياتية للانفتاح الاقتصادي والتغيير البنيوي، بينما تبقى نظرة بوش خارجية، بمعنى الرغبة في التفاهم ولكن من خلال ثنائية القطبين الدوليين، مع ارجحية اميركية.

ويبدو بوش اكثر استعداداً من منافسه للتدخل العسكري المباشر في العالم، وهو يستمر هنا في سياسة اعتمدها رونالد ريغان، ولا يبدو ان بوش في طور العودة عنها. فبوش ايّد الهجوم الجوي على ليبيا بينما راى دوكاكيس ان مهاجمة «القواعد الارهابية» جوياً هي الامر الوحيد المقبول، لا محاولة اغتيال القذافي. وبوش ايّد الانتشار البحري الاميركي في الخليج بينما راى دوكاكيس ان انتشاراً متعدد الجنسيات، او حتى تحت علم الامم المتحدة افضل. ويبدو بالفعل ان هناك فارقاً اساسياً بين المرشحين هنا. فدوكاكيس، وفقاً لتراث ديمقراطي عريق، لا يبدو متحمساً لاستعمال القوة في السياسة الخارجية، بينما بوش فخور باعمال كغزو جزيرة غرانادا في خريف ١٩٨٣، بينما يحاذر المرشحان استذكار التدخل الاميركي في لبنان سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣، وكانه لم يكن.

اما في مجال النزاع العربي - الاسرائيلي، فالمرشحان تباريا طبعاً في اعلان الدعم لدولة اسرائيل، وهذا فولكلور اصبح الآن تقليدياً. لكن الحملة الانتخابية هذه السنة لم تحمل التعابير والتصريحات المتطرفة في تاييدها لاسرائيل،كما عودنا في السابق امثال هيوبرت همفري وولتر مونديل، بل على العكس، يمكن القول ان تطوراً خفياً في الاتجاه الايجابي قد حصل، ولو انه ما زال محدوداً للغاية. فدوكاكيس جازف بتصور امكان قيام دولة فلسطينية في يوم من الايام، وبوش رفض مبدا نقل السفارة الاميركية الى القدس بصفتها عاصمة اسرائيل. وفرانك كارلوتشي الذي قد يستمر وزيراً للدفاع في ادارة يراسها بوش لم يتوان عن انتقاد اللوبي الصهيوني ومعارضته المستمرة لبيع الاسلحة الى البلدان الخليجية، وقد جاء هذا الانتقاد في عز الحملة الانتخابية.

وفي واقع الحال، فإن هناك مؤشرات على تبدل تدريجي في موقف النخبة الاميركية نحو موقف اقل انحيازاً لاسرائيل، ولو انه ينبغي عدم المبالغة في التفاؤل بالنظر الى إفراط الادارة الحالية في دعم اسرائيل، بحيث ان اي تخفيف لهذا الانحياز يصبح اكثر سهولة. فالعاصمة الاميركية تضج بالتاف المتصاعد لارباب الصناعة الاميركية ازاء الفيتو الاسرائيلي على بيع الاسلحة للسعودية، خصوصاً وان المملكة استطاعت الحصول على هذه الاسلحة في غير عاصمة غربية، وان العجز التجاري الاميركي هو المشكلة الأساسية التي تواجهها واشنطن حالياً.

لذلك فانتقاد كارلوتشي للوبي قد يكون بداية لتحول يقوده جيم بيكر، (الذي يمكن ان يحصل على حقيبة الشؤون الخارجية ان تم انتخاب بوش) نحو سياسة تجارية نشطة اكثر ارتباطاً بالعمل الديبلوماسي، وهذا امر تجاهلته ادارة ريغان الى حد كبير. وهناك بالفعل ضغوط قوية من الصناعة الاميركية لكي تقوم الحكومة بما تفعل حكومتا باريس ولندن وغيرهما، اي التدخل النشط للدفاع عن حصة اكبر للصناعة الاميركية في السوق الدولية، بدءاً بالسوق العربية بالذات، وبموضوع الاسلحة.

وقد يدفع هذا التحول باللوبي للعمل على منعه من الحصول. وهناك مؤشرات على ذلك، منها الكلام المتزايد عن مشروع قانون جديد يعمل عليه اللوبي من شانه ان يمنع وصول العناصر الاميركية في الاسلحة الاوروبية الى البلدان العربية. وكما نعلم فإن مكونات عدة من الاسلحة المنتجة في العالم يتم استيرادها من الولايات المتحدة ويتم جمعها في هذا البلد او ذاك. ويتوقع ديبلوماسيون اميركيون رفيعو المستوى ان يقدم اللوبي على دفع الكونغرس لاعتماد هذا التشريع بهدف اعادة تاكيد دوره ومكانته ازاء انتقادات كارلوتشي والتحولات الديبلوماسية التي قد يقدم عليها بيكر. ومما قد يسهل مهمة اللوبي في هذا المجال امكانية انتخاب بوش الجمهوري مقابل فوز الديمقراطيين بالاكثرية في مجلس النواب والشيوخ، مما يعمق الشرخ بين البيت الابيض والكونغرس ويعيد للوبي نفوذه التقليدي في الكونغرس غير ان مؤشراً ثانياً كان قيد الظهور التدريجي، وهو امكانية رفع التعهد الكيسنجري في عدم الكلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت القنوات العاملة بين واشنطن والمنظمة كثيرة خلال الاسابيع الماضية بحيث يمكن التوصل الى نوع من التنازل الضمني المتبادل في وقت ما بين انتخابات الرئاسة وتسلم الرئيس المقبل وتتحمل الادارة الحالية وزر هذا الموقف الجديد تجاه اسرائيل ومؤيديها. لكن علامات الحزن التي لفت وجه غير ديبلوماسي اميركي يوم اعلان نتائج الانتخابات الاسرائيلية، بدت وكانها فصل جديد من كتاب اميركي طويل عن موقف واشنطن من الفلسطينيين، والعرب اجمالاً، عنوانه «الآمال المعقودة والفرص المفتوحة».

---

* استاذ علوم سياسية في جامعة باريس.